

معاشات الضمان الاجتماعي والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمتقاعدين - دراسة ميدانية بلدية يفرن

د. مصطفى محمد البكوش*

قسم علم الاجتماع ، كلية التربية يفرن ، جامعة الزنتان، ليبيا

mustafa.0919860061@gmail.com

تاريخ الاستلام 2026 / 3 / 19 تاريخ القبول 2026 / 4 / 28

Social Security Pensions and the Social, Economic, and Health Needs of Retirees – A Field Study in the Municipality of Yafran

*Dr. Mustafa Mohamed Al-Bakoush

Department of Sociology, College of Education, Yafran, University of
Zintan, Libya

mustafa.0919860061@gmail.com

Abstract:

This research aims to reveal the extent to which social security pensions meet the social, economic, and health needs of retirees. This descriptive-analytical research employs a social survey methodology using a sampling approach. A questionnaire was used as the data collection tool, and a non-probability convenience sampling method was used to select participants from the research population, which consisted of (40) retirees, including (27) male and (13) female retirees.

The research reached a number of conclusions, the most important of which are:

- 1- The results indicate that there was a moderate trend towards addressing social, economic, and health needs.
- 2- The results showed that most members of the sample believe that pension laws are not suitable for the needs of retirees.
- 3- The results show that the highest priority for retirees is healthcare and securing living requirements, while social needs come in a lower rank.
- 4- The results showed that there are no statistically significant differences at the (0.05) level between the needs of retirees and the educational level of the respondents

5 The results showed that there were no statistically significant differences at the (0.05) level between the needs of retirees and the urban background of the respondents

المخلص:

يهدف البحث للكشف عن مدى ملائمة معاشات الضمان الاجتماعي للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمتعاقدين ، يعتبر هذا البحث وصفي تحليلي ، يعتمد منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة ، وتم استخدام استمارة الاستبيان وسيلة لجمع البيانات في هذا البحث وتم إتباع أسلوب العينة المريحة غير الاحتمالية في اختيار المفردات من مجتمع البحث ، تتكون من (40) متقاعد ، منهم (27) متقاعد و (13) متقاعدة. توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- تشير النتائج إلى أن هناك الاتجاه كان متوسطاً نحو الاجتياحات الاجتماعية والاقتصادية والصحية .

- بينت النتائج أن أغلب أفراد العينة يرون أن قوانين التقاعد غير ملائمة لاحتياجات المتقاعدين.

- توضح النتائج أن الأولوية القصوى للمتقاعدين هي الرعاية الصحية وتأمين المتطلبات المعيشية، بينما تأتي الاحتياجات الاجتماعية في مرتبة تالية.

- بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين احتياجات المتقاعدين والمستوى التعليمي للمبحوثين.

- بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين احتياجات المتقاعدين والخلفية الحضرية للمبحوثين.

المقدمة:

رغم أن المجتمع الليبي يكفل للمتقاعد جملة من الحقوق نظير تركه العمل عند بلوغ السن وما يرتبط بذلك من أدوار اجتماعية ونفسية معقدة فإن هذه التشريعات لم تمنح له الفرصة لمواكبة حياته العملية في حدود إمكانياته، فالكثير من المراقبين لأوضاع المتقاعدين في المجتمع الليبي يرون أن اللوائح والتشريعات الليبية لم تمنحهم حتى القدر اليسير من الفرص في مواكبة حياتهم العملية وتحقيق ذواتهم وفق مقدراتهم وفي حدود إمكانياتهم. ونتيجة لذلك تتأثر مكانته وتتغير علاقاتهم وحياتهم الاجتماعية بشكل كبير بعد إحالتهم إلى التقاعد وفقدانهم لأدوارهم السابقة ، فالإحالة إلى التقاعد بحكم بلوغ السن تعني أن الفرد سيدخل في مرحلة مختلفة من مراحل العمر. مرحلة تتسم بتقدم العمر، وما يتصل بهذه الحالة من علامات غير صحية تبدو واضحة على

المظهر الخارجي، وفقدان الدور الاجتماعي الذي ظل يمارسه لسنوات طويلة، وما يتصل به من سلطة ونفوذ أو مكانة اجتماعية، وهي مرحلة يجابه فيها المرء لأول مرة ظروفًا جديدة لم يتعود عليها من قبل، وتتصل بمشاعر الضعف وعدم القدرة وعدم الفائدة وتوقف الطموح، والخوف من المجهول الذي يتضمن غالباً الكثير من الخبرات والأحداث غير السعيدة: كالمرض بأنواعه المختلفة بما في ذلك النفسي والعجز، وصعوبة تلبية الحاجات المادية والحزن بسبب موت الأقارب والأصدقاء وأعضاء الأسرة. إلا أنه توجد اختلافات كبيرة بين المجتمعات فيما يقدمه المجتمع لفئة المتقاعدين من خدمات. وهو اختلاف راجع لعدد من الأسباب من بينها الحالة الاقتصادية للبلد، ومدى تفهم المسؤولين في الدولة لمختلف حاجات أعضاء هذه الفئة، ومدى نشاط المجتمع المدني.

- مشكلة البحث:

يعد الفرد المتقاعد جزءاً أساسياً من المجتمع ينبغي أن يكافأ في آخر حياته العملية نظير تقانيه وإخلاصه في عمله السابق بوصفه نوعاً من التقدير والاعتراف بالجميل.

ومما لا شك فيه إنه نتيجة لعملية التغيير الاجتماعي التي شهدتها المجتمع وما نتج عنها من تغيير في متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتي طالت جميع فئات المجتمع من بينها فئة المتقاعدين واحتياجاتهم المختلفة، والتي لم تعد تقتصر على الاحتياجات المادية فقط؛ بل تمتد لتشمل الاحتياجات الاجتماعية والصحية والنفسية والترفيهية وغيرها التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الجهات المسؤولة عن هذه الفئة بالمجتمع، وخاصة أن هذه الفئة في تزايد مستمر، هذا التزايد يجب أن يصاحبه تغيير في القوانين واللوائح التي تضمن توفير كافة الاحتياجات بما يخدم مصلحة هذه الفئة، وبما أن المجتمع الليبي جزء من مجتمعات العالم فإن مؤسساته ملزمة بوضع جملة من القوانين والتشريعات التي تحفظ حقوق كبار السن والمتقاعدين وتضمن لهم العيش الكريم وتمنع عنهم ذل السؤال والحاجة وتجنّبهم من أن يكونوا عبئاً على غيرهم من أفراد أسرهم أو مجتمعاتهم.

ومن هذا المنطلق قامت الدولة الليبية بصياغة مجموعة من القوانين التي تكفل ذلك، وتلبي احتياجات المتقاعدين المختلفة وأبرزها قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 الذي جاء لضمان حقوق عدد من الفئات التي تستحق الرعاية ومن بينها فئة المتقاعدين⁽¹⁾.

- تساؤلات البحث :

س 1- ما مدى كفاية معاشات الضمان للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمتقاعدين؟

س 2- ما مدى مناسبة قوانين التقاعد مع احتياجات المتقاعدين؟

س 3- ماهي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية للمتقاعدين؟

- أهداف البحث:

1. التعرف على مدى كفاية معاشات الضمان للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمتقاعدين.

2. التعرف على مدى مناسبة قوانين التقاعد مع احتياجات المتقاعدين.

3. التعرف على الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية للمتقاعدين

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الوقوف على أحوال واحتياجات هذه الفئة بالمجتمع ، فضلاً عن توفير المعلومات حول أهم الاحتياجات لهذه الفئة ، والتي تعد بمثابة قاعدة بيانات للمسؤولين في هذا المجال لإعداد أي خطط و برامج تستهدف تلبية احتياجاتها هذه الفئة من المجتمع .- **حدود البحث:**

• **الحدود النظرية والمنهجية :** سيتم توظيف نظرية الدور الاجتماعي لتوجيه وتفسير موضوع البحث، وسيعتمد البحث منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وتطبيق استمارة الاستبيان وسيلة لجمع البيانات .

الحدود المكانية : تتمثل الجود المكانية للبحث في المتقاعدين التابعين لمكتب الضمان الاجتماعي ببلدية يفرن .

- المفاهيم المستخدمة بالبحث:

■ التقاعد:

يُعرف مصطلح التقاعد أو المعاش بأنه" : عبارة عن مبلغ من المال يتقاضاه الموظف أو المستخدم في شكل إيراد عمومي إثر انتهاء خدمته بصورة نظامية أو إصابته بعجز (2) ويعرف التقاعد أيضاً بوصفه مفهوماً اجتماعياً بأنه" :تغير الوضع المهني للمسن(3)

ومفهوم التقاعد في الإطار التشريعي للقوانين المعمول بها عالمياً:ينص المكتب العالمي للتشغيل أن التقاعد هو " :كل شخص عمل لسنوات طويلة في خدمة مؤسسة

حكومية أو خاصة له مطلق الحق في التمتع بمنحة التقاعد"، ويحدد نظام الضمان

الاجتماعي سنًا معينًا للتقاعد يقع على إثرها إسناد المنحة للمتقاعدين(4)

مفهوم التقاعد في الإطار الطبي: يحدد سن الإحالة على التقاعد عادة في العمر الثالث، أي مرحلة الشيخوخة التي تتصف بتراجع القدرات الجسدية للإنسان التي تسبب ضموراً بيولوجياً وفسولوجياً يصاحبه نقص مضطرب في الوظائف الجسمية مع زيادة الاضطرابات الفسيولوجية والحواس بشكل عام وهو ما يطلق عليه التناقص التدريجي في حيوية الخلايا المكونة للجسم(5)

مفهوم العمل : هو المجهود الجسدي أو الفكري الذي يؤديه الشخص مقابل الحصول على أجر في أي من هيئات الدولة أو مؤسساتها الخاصة أو العامة ويرى هوفمان أن التقاعد يمثل أحد الأحداث التي توصف بأنها ضاغطة ومؤثرة وتتضمن فقد الهوية المهنية والاجتماعية (6)

احتياجات المتقاعدين: يعرف "التوجي" الاحتياجات على أنها ضرورات فردية مترتبة على الخصائص الأساسية أو الأصلية، وهي الحاجة إلى البقاء - الانتماء - القوة - الحرية - الترفيه أو البهجة(7). وتصنف الاحتياجات الخاصة بالمسنين إلى نوعين: الاحتياجات العامة: مثل الحاجة إلى الاستقرار العاطفي، والاحتفاظ بالمكانة الاجتماعية، والاحتياجات الخاصة: ويقصد بها الاحتياجات التي ترتبط بطبيعة مرحلة النمو التي يمر بها المسنون(8)

الدراسات السابقة:

دراسة : الزقوزي، مفيدة خالد: 1995 (9) أجرت الباحثة دراستها على المسنين في ليبيا، وكان من بين أهدافها التعرف على أهم الترتيبات التي يجب أن ينشئها المجتمع الحضري لیساعد الأسرة على توفير احتياجات هذه الفئة العمرية بأعدادها المتزايدة، وتوصلت إلى العديد من النتائج أهمها:

1- حاجة المسنين في المجتمع الليبي إلى توفير برامج ووسائل رعاية مجتمعية ثقافية وترفيهية تقدم خدمات للمسنين لإشباع احتياجاتهم.

2- تقدم الخدمات للمسنين في بيئاتهم الأساسية وفي أماكن بعيدة عنهم، خاصة وإن جميع أجهزة رعاية المسنين مهما كان مستوى أدائها وكفاءة العمل فيها لا يمكن أن توفر للمسنين ما توفره لهم الأسرة من احتياجاتهم الاجتماعية متمثلة في الحب الحقيقي والأمن.

2- دراسة : أبو عجيبة، صالحين محمد: (1998) (10) ، وتهدف الدراسة الى التعرف على ملامح الواقع المعيشي للمتقاعدين لبلوغ الشيخوخة، وتحديد الخدمات التي يحتاجها المتقاعدون بمدينة طرابلس، ولتحقيق الأهداف السابقة استخدم الباحث المنهج الوصفي، ومن أساليبه المسح الاجتماعي بالعينة، وتمثلت أدوات جمع البيانات في استمارة المقابلة، وقام الباحث بسحب عينة منتظمة من مكتب خدمات الصندوق "طرابلس المركز" قوامها (200) متقاعد ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1. إن أغلب المتقاعدين يقيمون في منازل مملوكة لهم ذات مستوى متوسط، وأبدى غالبيتهم عدم شعورهم بالرضا عن الحي السكني الذي يقيمون فيه، ويرغبون في الانتقال إلى سكن آخر.
2. شعور أغلب المتقاعدين بالرضا عن عملهم السابق حيث كان يمنحهم المركز والمكانة ويكسبهم المهارات.
3. المطالبة بتسهيل الإجراءات المطلوبة للحصول على المعاش.
4. توفير الخدمات الطبية، وإنشاء مكاتب للخدمة الاجتماعية خاصة بهم، وإنشاء جمعيات تعاونية استهلاكية لهم، بالإضافة إلى إقامة أندية للمتقاعدين، وتنظيم الرحلات والمخيمات الترفيهية مع تسهيلات الحج والعمرة.
5. الاستمرار في العمل وفقاً للقدرات دون التقيد بالسن، مع توفير فرص العمل الخفيف لهم، ورفع معاشاتهم وتوفير وسائل النقل المناسبة لهم.

■ دراسة : عبيدو، خالد محمد: (2003) (11)

هدفت الدراسة إلى تحديد الفروق بين الريف والحضر في ماهية احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية، ولقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي، وتمثلت العينة في مجموعة المسنين الموجودين بنادي الأمل في الجيزة) كمنطقة حضرية (وقوامها (78) مسناً، وعينة أخرى قوامها (62) مسناً من المسنين الموجودين بنادي الرعاية الإسلامية بالبدرشين) كمنطقة ريفية(، وتم استخدام استمارة المقابلة في جمع بيانات هذه الدراسة، وتوصلت إلى ما يلي:

- إن المسنين بالحضر يعتمدون على أنفسهم، وهذا ما يجعلهم يعانون من الوحدة ويشعرون بتدني مكانتهم الاجتماعية داخل أسرهم. في حين أن المسنين بالريف يحظون بمكانة اجتماعية مرتفعة داخل أسرهم، ويعتمدون على مساعدة الآخرين لهم

داخل نطاق الأسرة وخارجها بسبب قوة العلاقات الاجتماعية في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري.

دراسة: منوبيه، حمادي (2015) (12)، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز الخصوصية الثقافية للمجالات الاجتماعية والعمرانية التي يتفاعل معها المتقاعد. هذه الخصوصية التي تحدد احتياجاته، وحاول الباحث من خلال هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي: هل الانتقال الإجباري للمتقاعد من الخصوصية الثقافية لمجال العمل إلى الخصوصية الثقافية لمجال الحياة الاجتماعية ينعكس على هويته وتفاعلاته الاجتماعية؟

واستخدمت الدراسة أسلوب المسح الاجتماعي، ومنهج دراسة الحالة وتوصلت إلى النتائج التالية:

1. إن معرفة الهوية الناتجة للفرد في مجال العمل وفي الحياة اليومية مرتبط بخصوية النموذج الثقافي الذي يتفاعل معه المتقاعد.
2. كشفت الدراسة أن أغلب المتقاعدين في الريف يتجهون إلى العمل الفلاحي، وأنهم يمتلكون هوية فاعلة ويعملون على إعادة إنتاجها عند أدائهم لأدوارهم السوسولوجية في الحياة اليومية.
3. أغلب المتقاعدين في المجتمع الريفي مستوياتهم التعليمية منخفضة، ويتميزون بشبكة واسعة من العلاقات والتفاعل مع أمور الحياة اليومية.
4. إن المتقاعد في الحضر بعد تقاعده وفقاً للخصوصية الثقافية الحضرية يتميز بتنوع الأنشطة الموجودة، وإن أغلب المتقاعدين في الحضر يتنوع مستواهم التعليمي ويمارسون أعمالاً مختلفة بسبب الاتساع التجاري في المنطقة.

النظرية المفسرة للبحث:

نظرية الدور:

استند فكر الدور الاجتماعي على مفهوم التوقعات المتصلة بالمراكز الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي ولكل مركز من هذه المراكز أنواع مختلفة من التوقعات تحدد وتقنن تصرفات الأفراد، ومتصلة بعضها ببعض فتكون شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع فمفهوم التوقعات الاجتماعية يأخذ مكان الصدارة في نظرية الدور الاجتماعي لدراسة سلوك الأفراد وتصرفاتهم، لذلك نجد رواده يميلون إلى تصنيف التوقعات إلى ثلاثة أنواع وهي كما يلي :

التوقعات السلفية: والتي تنطوي على عدة قواعد اجتماعية تحدد سلوك الفرد وتوضح له كيفية التصرف حسب الظروف التي تخضع لها وهي موجودة قبل وجود الفرد .

توقعات الآخرين: أي عندما يشترك الفرد في عملية التفاعل الاجتماعي مع أفراد آخرين أو مع وضعية اجتماعية معينة، يأخذ الفرد بنظر الاعتبار تقييم الآخرين وأحكامهم الذين يتفاعل معهم .

توقعات المجتمع العام: التي قد تكون حقيقية أو وهمية يتصورها الفرد تعمل بمنزلة "أحد وسائل الضبط الاجتماعي" في ضبط سلوك الفرد ومراقبته (13) فنظرية الدور صاغها علماء الاجتماع لتسهل في تحديد مشكلات الفرد، وهي تنتمي للمدرسة البنائية الوظيفية التي تقول أن الناس يشتغلون في مواقع معينة في البناء الاجتماعي، وإن كل موقع مرتبط بدور محدد إذ يمكن إرجاع تاريخ هذه النظرية إلى الرواد الأوائل لعلم الاجتماع أمثال: كونت، دور كايم، وتنصب عملية الدور على دراسة موضوعات متعددة؛ مثل: أدوار الأسرة والجماعات الصغيرة، والتوافق الاجتماعي، والتنشئة الاجتماعية، وتشير النظرية إلى أن المشكلة الفردية تحدث عندما يحدث صراع بين هذه الأدوار، وترى نظرية الدور أن المجتمع هو مجموع من العلاقات المعتمدة والمترابطة بين الأفراد المنتمين لهذا المجتمع، وهذه العلاقات تتبع من احتلال أفراد المجتمع لمكانات معينة تتطلب أدوارًا تختلف من فرد لآخر، ومن هذا المنطلق فإن أصحاب نظرية الدور يرون أنه يمكن الاستفادة منها في تفسير السلوك الإنساني للمتقاعدين بصورة واضحة وجلية (14)

ترى "شحته" أن تبادل هذه الأدوار على نطاق الأسرة يكمن مثلًا في أن الابن أصبح يتحمل مسؤولية والديه المسنين وأصبح الوالد معتمدًا على ابنه، حيث يفقد المسن المتقاعد سلطته على ابنه، ويصبح الابن المسؤول عن رعاية والده المتقاعد الذي ربما يسيء معاملته (15) الأدوار عادة إلى أدوار نشطة، وهي الأدوار التي يقوم بها الشخص صاحب مركز معين وأدوار كامنة وهي تلك الأدوار التي لا يؤديها الفرد في لحظة معينة لأن الوقت المناسب لم يأت بعد (16)

ومن هنا يمكن القول إن نظرية الدور:

أ- تفسر سلوك الأفراد من خلال الأدوار الاجتماعية التي يشغلونها في المجتمع، مثل دور الأب، العامل، الطالب، أو المتقاعد. وكل دور يرتبط بحقوق وواجبات وتوقعات اجتماعية.

ب- ترى هذه النظرية أن الإنسان يؤدي مجموعة من الأدوار خلال حياته، وعندما ينتقل من دور إلى آخر تحدث تغيرات في سلوكه وعلاقاته ومكانته الاجتماعية.

ت- فعند التقاعد، ينتقل الفرد من دور العامل أو الموظف إلى دور المتقاعد، مما قد يؤدي إلى تغير في:

ث- المكانة الاجتماعية والعلاقات اليومية ومستوى الدخل والشعور بالأهمية والإنتاجية

ج- إذا لم يستطع الفرد التكيف مع هذا الدور الجديد، قد يشعر بالعزلة أو فقدان القيمة الاجتماعية.

ح- فالمتقاعد يحتاج إلى مجموعة من الاحتياجات حتى يحقق التوافق النفسي والاجتماعي، منها: الاحتياجات الاجتماعية كالحفاظ على العلاقات الأسرية والاجتماعية والمشاركة في الأنشطة المجتمعية والشعور بالانتماء وعدم العزلة، فضلاً عن الاحتياجات الاقتصادية كالدخل ثابت وكافٍ وتأمين صحي ومعاش مناسب والحماية من الأزمات المالية، إضافةً إلى الاحتياجات الصحية كالرعاية الطبية المنتظمة، الاهتمام بالصحة الجسدية والنفسية وتوفير خدمات صحية مناسبة لكبار السن

خ- فنظرية الدور توضح أن التقاعد ليس مجرد توقف عن العمل، بل هو انتقال من دور اجتماعي إلى دور جديد يحتاج إلى إعادة التكيف، لذلك فإن تلبية احتياجات المتقاعد تساعده على أداء دوره الجديد بشكل إيجابي وتحافظ على استقراره النفسي والاجتماعي، فالتقاعد مرحلة مهمة في حياة الإنسان، ونجاح الفرد فيها يعتمد على قدرته على التكيف مع دوره الجديد، وعلى مدى تلبية المجتمع لاحتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية.

التطور التاريخي لنظام الضمان الاجتماعي في المجتمع الليبي:

تشير أغلب الكتابات التي أطلعت عليها الباحثة فيما يتعلق برعاية المسنين في المجتمع الليبي إلى أن نظام الضمان الاجتماعي بمفهومه الحديث لم يشمل المواطنين الليبيين إلا في السبعينات من القرن الماضي.

وبنظرة عامة على حياة السكان في ليبيا في العهد العثماني وخاصة سكان البادية والقرى نجد أن الغالبية العظمى كانت تعيش حياة فقر وجهل، وتشهد مأساة هؤلاء السكان في السنين العجاف، خاصة مع انتشار الأمراض والأوبئة⁽¹⁷⁾، مما يعني أن أشكال الرعاية الاجتماعية للمسنين قد اتخذت في هذه الفترة الزمنية من تاريخ المجتمع

الليبي شكلاً أقرب ما يكون إلى البر والإحسان ، وفي عام 1911 خرج العثمانيون، وخضعت الأراضي الليبية للاحتلال الإيطالي الذي امتد في الفترة من-1911 (1943)، واستمرت معاناة الليبيين، بل ازدادت شدة ، وفي سنة 1936 توسع مفهوم التأمين الاجتماعي قليلاً ليشمل العمال الليبيين العاملين في ميناء طرابلس البحري فقط، ولكن سرعان ما وقع خلاف وصراع بين العمال الليبيين والعمال الإيطاليين في نقابة العمال البحرية، وقررت الحركة العمالية الليبية، وناضلت لتأسيس نقابة للعمال الليبيين العاملين في ميناء طرابلس البحري، وكان مقرها في ذلك الوقت بميدان الساعة في طرابلس، وذلك من أجل نيل حقوقهم كاملة في التأمين الاجتماعي بأشكاله كافة أسوة بالعمال الإيطاليين (18)

وعقب استقلال ليبيا أصدرت هيئة الأمم المتحدة القرار رقم (388) الصادر في 10 ديسمبر 1950 الذي يطالب كلاً من ليبيا وإيطاليا إبرام اتفاقيات خاصة بشأن نقل التزامات مؤسسات الضمان الاجتماعي الإيطالية، وجزء من مدخراتها الخاصة منها والعامّة إلى مؤسسات ليبية ممتثلة.

ولقد مرت وتطورت أنظمة الضمان الاجتماعي في ليبيا إلى أن وصلت نحو الضمان الاجتماعي بشكله الحالي عبر المراحل الآتية:

■ صدور قانون التأمين الاجتماعي رقم (53) لسنة 1957 ، والذي تولت تطبيقه المؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعي، حيث كانت خدماته مقصورة على فئات العمال نظير اشتراكات معينة.

■ صدور قانون تقاعد الموظفين في سنة 1967 وهو خاص بقطاع الموظفين.

■ وفي سنة 1968 أنشئت الجمعية الليبية للبر والمساعدات الاجتماعية لتقديم منافع نقدية، ومعونات لذوي الحاجة والمعوزين والمحتاجين والفقراء.

صدور قانون الضمان الاجتماعي رقم (72) لسنة 1973 ، وإنشاء الهيئة العامة للضمان الاجتماعي التي تتولى إدارة شئون الضمان الاجتماعي، وهو شامل للأنظمة السابقة.

■ صدور القانون رقم (13) لسنة 1980 ، والذي بدأ العمل به في 1/6/1981 ، والذي يهدف إلى " ضمان حد أدنى "لدخل الفرد يتقي به الفاقة، وإلى ضمان تغطية حاجاته، وحمايته من مخاطر الحياة ورعايته، وذلك بتأمين الدخل الناشئ عن العمل في حالات توقفه عن الكسب بسبب الشيخوخة، أو العجز، أو المرض، أو الإصابة، أو البطالة، أو بسبب وفاة العائل بالنسبة لأفراد الأسرة الذين كان يعولهم(19)

ويعد الكثيرون أن قانون التقاعد لسنة 1980⁽²⁰⁾ من أبرز القوانين التي تم تشريعها من أجل ضمان حقوق المسنين، أو الذين بلغوا سن الشيخوخة أو التقاعد. وتنص المادة (13) من القانون سنة 1980 كذلك إلى أنه بانتهاء خدمة المضمون، أو انتهاء عمله بسبب آخر غير بلوغ سن الشيخوخة، فلا يستحق معاش الشيخوخة. وإن كان يستحق نوعاً آخر من المعاش، وإذا بلغ سن (65) سنة، أو (62) سنة دون أن تنتهي خدمته أو عمله، فإنه يستطيع الاستمرار في العمل بموافقة جهة العمل أو الخدمة وفقاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة (13) فلا يستحق معاشاً إذا كان استحقاقه لمعاش الشيخوخة عندما تنتهي خدماته أو أعماله فيما بعد سن التقاعد بحسب الأحوال ويشترط لمعاش الشيخوخة أن يكون المضمون من المشتركين، أي أن يكون واحداً من الفئات التي يستحق أفرادها المنافع الضمانية مقابل الاشتراكات، وهذه الفئات هي على وجه التحديد وعلى ما قرره المادة (13) من قانون الضمان الاجتماعي لسنة 1980 تتمثل في: العاملون في الشركات والمنشآت الإنتاجية، والموظفون العموميون في سائر الجهات الإدارية العامة والوحدات الإدارية وفيهم العاملون في المؤسسات العامة ورجال القضاء والنيابة، والسلك السياسي والقضائي، ورجال الشرطة وحرس الجمارك، العاملون بمقتضى عقود عمل مكتوبة، العاملون لحساب أنفسهم في المهن الحرة، أو الحرف الحرة، أو في الزراعة، أو الصناعة.

ومتى انتهت خدمة المشترك، أو عمله بسبب بلوغه السن المحددة بالمادة (13) من القانون، فإنه يستحق معاش الشيخوخة، وذلك بصرف النظر عن جنسه ذكراً، أو أنثى إذ ليس هناك تفرقة في مزايا الضمان الاجتماعي بوصفه مبدأً عامّاً 15 للجنة الشعبية للضمان الاجتماعي،⁽²¹⁾

وتقوم الفكرة الأساسية على وجود صندوق للمتقاعدين يتم تمويله عن طريق اشتراك يُدفع من راتب الموظف في شبابه ومبلغ آخر يدفعه مشغله، ويدفع هذا الراتب طوال حياة المتقاعد، ويتحول من بعده إلى وراثته⁽²²⁾

الإجراءات المنهجية :

- نوع البحث : يعتبر هذا البحث وصفي تحليلي فالتركيز في هذا البحث يتجه نحو وصف احتياجات المتقاعدين في المجتمع الليبي.
- منهج البحث : يعتمد البحث منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وتم استخدام إستمارة الإستبيان وسيلة لجمع البيانات في هذا البحث.

- الإطار المرجعي لعينة البحث: يتمثل في مجموع المتقاعدين التابعين لمركز ضمان يفرن والبالغ عددهم (3635) منهم (2912) ذكور، (723) إناث، حسب البيانات المتحصل عليها من ضمان يفرن .

- تصميم وحجم العينة: تم إتباع أسلوب العينة المريحة غير الإحصائية في إختيار المفردات من مجتمع البحث، تتكون من (40) متقاعد، منهم (27) متقاعد و (13) متقاعدة.

تحليل البيانات:

1- توزيع العينة حسب متغير الجنس.

جدول رقم (1) توزيع العينة حسب متغير الجنس.

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	27	67.5%
انثى	13	32.5%
المجموع	40	100%

يوضح الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب الجنس، حيث يلاحظ أن فئة الذكور هي الأكثر تمثيلاً بنسبة (67.5%)، تليها الفئات الأخرى بنسب متفاوتة. هذا التوزيع يعكس الخصائص الديموغرافية للمتقاعدين في مجتمع الدراسة ويؤكد شمولية العينة للفئات المختلفة.

2- توزيع العينة حسب العمر.

جدول رقم (2) توزيع العينة حسب العمر.

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 65 سنة	16	40.0%
من 65 إلى أقل من 75	19	47.5%
من 75 إلى أقل من 85	4	10.0%
85 فأكثر	1	2.5%
المجموع	40	100%

يوضح الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب العمر، حيث يلاحظ أن فئة أقل من 65 سنة هي الأكثر تمثيلاً بنسبة (40.0%)، تليها الفئات الأخرى بنسب متفاوتة. هذا التوزيع يعكس الخصائص الديموغرافية للمتقاعدين في مجتمع الدراسة ويؤكد شمولية العينة للفئات المختلفة.

3- توزيع العينة حسب المستوى التعليمي:

جدول رقم - (3) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
32.5%	13	أساسي
30.0%	12	ثانوي
37.5%	15	جامعي فما فوق
100%	40	المجموع

يوضح الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي، حيث يلاحظ أن فئة (أساسي) هي الأكثر تمثيلاً بنسبة (32.5%)، تليها الفئات الأخرى بنسب متفاوتة، هذا التوزيع يعكس الخصائص الديموغرافية للمتقاعدين في مجتمع الدراسة.

4- توزيع العينة حسب الخلفية الحضارية:

جدول رقم (4) توزيع العينة حسب الخلفية الحضارية

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
92.5%	37	ريف
7.5%	3	حضر
100%	40	المجموع

يوضح الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب الخلفية الحضارية، حيث يلاحظ أن فئة (ريف) هي الأكثر تمثيلاً بنسبة (92.5%)، تليها الفئة (حضر) بنسبة (7.5%).

5- التحليل الوصفي لفقرات الاحتياجات الاجتماعية.

جدول رقم (5) يبين التحليل الوصفي لفقرات الاحتياجات الاجتماعية.

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف	التباين	الترتيب	الاتجاه
7	لدي وقت فراغ أحتاج إلى قضائه في عمل مفيد	2.50	0.82	0.67	1	مرتفع
13	تجاهل الآخرين لا يجبرني على الإنعزال	2.42	0.87	0.76	2	مرتفع
2	لا أستطيع أن أشارك في الأنشطة المختلفة	2.27	0.91	0.82	3	متوسط
8	لا تتوفر لي أي وسيلة للترفيه وشغل أوقات الفراغ	2.27	0.88	0.77	4	متوسط
4	تتم إجراءات صرف معاشي بصعوبة ودون مراعاة لسني	2.20	0.91	0.83	5	متوسط
10	تحول الظروف دون الاتصال بمن هم قريبيون من سني	1.98	0.89	0.79	6	متوسط
3	عدم قدرتي على ممارسة أي عمل تجعلني أشعر بالغرابة وأعيش على هامش الحياة	1.95	0.90	0.82	7	متوسط
6	يبعد الآخرون عني فأقضي	1.93	0.86	0.74	8	متوسط

الترتيب	المتوسط	الانحراف	التباين	الفقرة	م
متوسط	9	0.66	0.81	معظم الوقت في المنزل لا أستطيع رؤية اصدقائي انا احتجت اليهم	1
متوسط	10	0.64	0.80	أشعر بالإحباط نتيجة تقلص علاقاتي مع الآخرين	9
منخفض	11	0.51	0.71	أشعر في أحيان كثيرة بالغربة أو العزلة وأنا بين أهلي وأحبائي	12
منخفض	12	0.45	0.67	ليس لي رأي بين الناس ولا يطلبون مشورتي	5
منخفض	13	0.18	0.43	أفتقد الاهتمام بالأسرة الأبناء	11
متوسط	-	-	0.45	اتجاه الاحتياجات الاجتماعية	-

يظهر من الجدول أن المتوسط العام للمحور بلغ (1.92) بانحراف معياري (0.45) واتجاه (متوسط) وقد احتلت الفقرة رقم (7) وهي : ' لدي وقت فراغ أحتاج إلى قضائه في عمل مفيد ' المرتبة الأولى بمتوسط (2.50) وانحراف (0.82) ، تليها الفقرة رقم (13) وهي ' تجاهل الآخرين لا يجبرني على الانعزال ' بمتوسط (2.42) وانحراف . (0.87) بينما جاءت الفقرة رقم (11) وهي ' أفتقد الاهتمام بالأسرة الأبناء ' في المرتبة الأخيرة بمتوسط (1.15) وانحراف (0.43). هذه النتائج تشير إلى أن هناك اتجاه متوسط نحو الاجتياحات الاجتماعية وهذا يعني أن الحياة الاجتماعية للمتقاعدين لم تعد كما كانت قبل الإحالة للتقاعد

6- التحليل الوصفي لفقرات الاحتياجات الاقتصادية:

جدول رقم (6) التحليل الوصفي لفقرات الاحتياجات الاقتصادية

الترتيب	المتوسط	الانحراف	التباين	الفقرة	م
مرتفع	1	0.52	0.72	لا تمنحني المؤسسة التي كنت أعمل بها أية امتيازات بعد التقاعد	10
مرتفع	2	0.55	0.74	لا يوجد عمل يتناسب مع قدراتي وسني	6
مرتفع	3	0.56	0.75	لا يساعدني ارتفاع الأسعار على شراء مستلزمات علاجي	2
مرتفع	4	0.67	0.82	زادت أعبائي المالية	1
مرتفع	5	0.71	0.84	احتاج إلى جمعيات خاصة بالمتقاعدين لتوفير احتياجاتنا المعيشية	11
متوسط	6	0.76	0.87	أعاني من عدم وجود أي مصدر للدخل	4
متوسط	7	0.83	0.91	أشعر بعدم القدرة على مساعدة	8

					أبنائي المتزوجين	
متوسط	8	0.81	0.90	2.17	نقص إمكانياتي الاقتصادية يسبب لي مشكلات عديدة	5
متوسط	9	0.71	0.84	2.10	أعجز عن مواجهة المتطلبات المعيشية وأعباء الرعاية الصحية	9
منخفض	10	0.66	0.81	1.57	لا أستطيع الإنفاق على الأبناء	7
منخفض	11	0.25	0.50	1.18	يقوم أفراد أسرتي بابتزاز أموالي	3
متوسط	-	-	0.53	2.20	الاتجاه العام للمحور	-

يظهر من الجدول أعلاه أن المتوسط العام للمحور بلغ (2.20) بانحراف معياري (0.53) واتجاه متوسط وقد احتلت الفقرة رقم (10) وهي 'لا تمنحني المؤسسة التي كنت أعمل بها أية امتيازات بعد التقاعد' المرتبة الأولى بمتوسط (2.70) وانحراف (0.72)، تليها الفقرة رقم (6) وهي 'لا يوجد عمل يتناسب مع قدراتي وسني' بمتوسط (2.62) وانحراف (0.74). بينما جاءت الفقرة رقم (3) وهي 'يقوم أفراد أسرتي بابتزاز أموالني' في المرتبة الأخيرة بمتوسط (1.18) وانحراف (0.50). هذه النتائج تبين أن الاتجاه نحو الاحتياجات الاقتصادية كان متوسط، وهذا يشير إلى أن المرتبات التي يتقاضاها المتقاعدين غير كافية لتوفير كافة احتياجاتهم.

7- التحليل الوصفي ل فقرات الاحتياجات الصحية:

جدول رقم (7) التحليل الوصفي لفقرات الاحتياجات الصحية

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف	التباين	الترتيب	الاتجاه
8	نحتاج إلى تحسين الخدمات الطبية المقدمة لنا وزيادتها	2.90	0.44	0.19	1	مرتفع
5	لا توجد أجهزة طبية تساعدني على اللياقة البدنية	2.62	0.67	0.45	2	مرتفع
4	لا توجد عيادات متخصصة قريبة من محل إقامتي	2.50	0.85	0.72	3	مرتفع
3	لا أستفيد من خدمات التامين الصحي	2.48	0.85	0.72	4	مرتفع
2	لا تتوفر لي الرعاية الصحية عند التوجه إلى المستشفى	2.42	0.81	0.66	5	مرتفع
1	أعاني من بعض الامراض التي تحتاج إلى العلاج	2.40	0.93	0.86	6	مرتفع
7	لا يوجد أطباء متخصصون بأمراض كبار السن داخل مستشفيات المدينة	2.15	0.92	0.85	7	متوسط
6	لا تتوفر لي الأدوية اللازمة	2.08	0.89	0.79	8	متوسط

					للأمراض التي أعانى منها بسهولة	
متوسط	9	0.88	0.94	1.80	أكلف قريبا مني بصرف معاشي لعدم قدرتي وعجز الجسدي	9
منخفض	10	0.56	0.75	1.50	أحتاج لمن يساعدني في تناول الأدوية للأمراض المزمنة التي أعاني منها	10
متوسط	-	-	0.41	2.28	الاتجاه العام للمحور	-

يظهر من الجدول أن المتوسط العام للمحور بلغ (2.28) بانحراف معياري (0.41) واتجاه متوسط. وقد احتلت الفقرة رقم (8) وهي 'نحتاج إلى تحسين الخدمات الطبية المقدمة لنا وزيادتها' المرتبة الأولى بمتوسط (2.90) وانحراف (0.44)، تليها الفقرة رقم (5) وهي 'لا توجد أجهزة طبية تساعدني على اللياقة البدنية' بمتوسط (2.62) وانحراف (0.67). بينما جاءت الفقرة رقم (10) وهي 'أحتاج لمن يساعدني في تناول الأدوية للأمراض المزمنة التي أعاني منها' في المرتبة الأخيرة بمتوسط (1.50) وانحراف (0.75). هذه النتائج تشير إلى أن الاتجاه نحو الاحتياجات الصحية كان متوسطاً، وهذا يبين أن المتقاعدين لا يتمتعون بخدمات صحية كافية.

8- مدى ملائمة القوانين المنظمة للتقاعد لاحتياجات المتقاعدين: الجدول (8) يبين مدى ملائمة القوانين المنظمة للتقاعد لاحتياجات المتقاعدين

الفقرة	ك	%
القوانين المنظمة للتقاعد ملائمة لاحتياجات المتقاعدين	5	12.5%
القوانين المنظمة للتقاعد غير ملائمة لاحتياجات المتقاعدين	35	87.5%
المجموع	40	100

يبين الجدول أن أغلب أفراد العينة وبنسبة (87.5%) يرون أن قوانين التقاعد غير ملائمة لاحتياجات المتقاعدين ولا توفر الامتيازات الكافية للمتقاعدين.

9- طبيعة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمتقاعدين:

الجدول (9) يبين طبيعة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمتعاقدين

نوع الاحتياج	المتوسط العام	الانحراف المعياري	الاتجاه
الاحتياجات الصحية	2.28	0.41	متوسط
الاحتياجات الاقتصادية	2.20	0.53	متوسط
الاحتياجات الاجتماعية	1.92	0.45	متوسط

يتبين من الجدول أن الاحتياجات الصحية جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (2.28) ، تليها الاحتياجات الاقتصادية بمتوسط (2.20) ، ثم الاجتماعية بمتوسط (1.92) هذا الترتيب يوضح أن الأولوية القصوى للمتعاقدين هي الرعاية الصحية وتأمين المتطلبات المعيشية، بينما تأتي الاحتياجات الاجتماعية في مرتبة تالية.

10- العلاقة بين الإحالة للتقاعد والاحتياجات حسب متغير التعليم والخلفية الحضرية:

الجدول (10) يبين العلاقة بين الإحالة للتقاعد والاحتياجات حسب متغير التعليم والخلفية الحضرية

المتغير	الاختبار	القيمة	الدلالة (Sig)	النتيجة
المستوى التعليمي	ANOVA	0.136	0.873	غير دالة
مكان الإقامة	T-test	0.184	0.855	غير دالة

يتبين من الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين الاحتياجات والمستوى التعليمي أو مكان الإقامة. هذا يشير إلى أن التحديات التي يواجهها المتقاعدون هي تحديات هيكلية عامة ترتبط بنظام التقاعد نفسه، وليست مرتبطة بخصائص الفرد التعليمية أو الجغرافية.

النتائج:

1. تشير النتائج إلى أن هناك اتجاه متوسط نحو الاحتياجات الاجتماعية وهذا يعني أن الحياة الاجتماعية للمتعاقدين لم تعد كما كانت قبل الإحالة للتقاعد
2. النتائج تبين أن الاتجاه نحو الاحتياجات الاقتصادية كان متوسطاً، مما يشير إلى أن المرتبات التي يتقاضاها المتقاعدون غير كافية لتوفير كافة احتياجاتهم .
3. توضح النتائج أن الاتجاه نحو الاحتياجات الصحية كان متوسطاً، وهذا يبين أن المتقاعدون لا يتمتعون بخدمات صحية كافية.
4. بينت النتائج أن أغلب أفراد العينة يرون أن قوانين التقاعد غير ملائمة لاحتياجات المتقاعدون.

5. توضح النتائج أن الأولوية القصوى للمتقاعدين هي الرعاية الصحية وتأمين المتطلبات المعيشية، بينما تأتي الاحتياجات الاجتماعية في مرتبة تالية
6. بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين احتياجات المتقاعدين والمستوى التعليمي للمبحوثين.
7. بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين احتياجات المتقاعدين والخلفية الحضرية للمبحوثين.

التوصيات:

1. العمل على إصدار لوائح وتشريعات تخص المتقاعدين من أجل حصولهم على بعض الخدمات المجانية الطبية، بالإضافة إلى تسهيل حصول المتقاعدين على خدمات التأمين الصحي.
2. الاهتمام بالوضع الاقتصادي للمتقاعدين من خلال رفع معاشاتهم بما يتفق مع الأسعار، حتى يتمكنوا من الحصول على احتياجاتهم المعيشية دون الحاجة إلى الآخرين.
3. العمل على إتاحة فرص عمل تتناسب مع القدرات الجسمية والعقلية للمتقاعدين.
4. الاهتمام بإعداد الأفراد المقبلين على التقاعد وتهيئتهم للاستعداد لهذه المرحلة والتخطيط لها.
5. إتاحة الفرصة للمتقاعدين للعمل بوصفهم خبراء واستشاريين في المؤسسات التي كانوا يعملون بها.
6. إجراء دراسات أوسع وأشمل لتغطية موضوع التقاعد من جوانبه كافة وخاصة فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات الخاصة بالمتقاعدين، واحتياجاتهم المختلفة

بيان تضارب المصالح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجع:

1. اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي، طرابلس: منشورات اللجنة لشعبية للضمان الاجتماعي، 1983.
2. قاسمي، إدريس/المير، خالد، التقاعد، سلسلة التكوين الإداري، الدار البيضاء: دار الاعتصام، 1996.

3. رفاعي، عيبر محمد عباس محمد، التنظيم الاجتماعي والجماعات العمودية المتقدمة، أنماط التفاعل وأوجه الحياة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بنها، 2006
4. الصامت، سوسن، التقاعد والشيخوخة، التأثير الصحي والنفسي، بحث غير منشور، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2007
5. بلقاسم، سوسن بن الحاج، تأثير تعطل النشاط المهني على متقاعدي الوظيفة العمومية" دراسة حالة تونس وأريانة"، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2005
6. رفاعي، عيبر محمد عباس محمد. مرجع سبق ذكره . 2006
7. التوجي، عبد العزيز فهمي، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ط2، 2001
8. صديق، أسماء عبد الونيس، بعض الوجدانات السالبة - الموجبة المرتبطة بالإقامة الداخلية لدى عينة من كبار السن المقيمين في دور المسنين، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة طنطا، 2005.
9. الزقوزي، مفيدة خالد، المسنون - دعوة ملحة لمشاركتهم ودمجهم في المجتمع، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 1، السنة 1، 1995
10. أبو عجيلة، صالحين محمد، مشكلات المتقاعدين لبلوغ سن الشيخوخة ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفاتح، 1998
11. عبيدو، خالد محمد، احتياجات المسنين بين الريف والحضر، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، ج1، العدد14، القاهرة، 2003
12. منوبية، حمادى، المتقاعد في سيولوجيا الحياة اليومية، العدد 14 - 13، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمد الخضر، 2015
13. عمر، معن خليل، النظرية الاجتماعية المعاصرة"دراسة تحليلية ونقدية"الرياض: دار الزهراء، 2013.
14. عبد الزهار، نبيل، علم النفس الاجتماعي، ط3، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1991
15. شحته، مروى محمد، الإساءة للمسنين، دراسة ميدانية في الثقافة المصرية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2008.
16. وصفي، عاطف، الثقافة والشخصية، الشخصية ومحدداتها الثقافية، بيروت: دار النهضة العربية، 1981.
17. الكاسح، رجب عبد السلام، الأوضاع الاقتصادية والثقافة وأثرها على الالتزام بتسديد الاشتراكات الضمانية، دراسة ميدانية على العاملين لحساب أنفسهم بتاجوراء، رسالة ماجستير غير منشورة، مدرسة العلوم الإنسانية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2006
18. الحوات، علي الهادي، الضمان الاجتماعي أداة للتعامل والتضامن الاجتماعي في المجتمع الليبي" ندوة حول الضمان الاجتماعي الليبي: الواقع وأفاق المستقبل"، مركز البحوث الاجتماعية التطبيقية، أكاديمية الدراسات العليا، نوفمبر. 2008
19. الحوات، علي، مرجع سبق ذكره. 1990
20. اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي، مرجع سبق ذكره. 1983
21. اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي، مرجع سبق ذكره. 1983

معاشات الضمان الاجتماعي والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمتقاعدين - دراسة ميدانية ببلدية يفرن

22. صالح، كمال سعيد، تأثير التنشئة الاجتماعية على أداء المرأة لدورها، القاهرة: المجلة الاجتماعية القومية، 1997.